http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1633) السنة السابعة -الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009

أكد أن تباين الأصوات وتعددها أضعف موقفنا أمام الآخرين

زيبـاري: إخـراج العـراق من الفصـل السابـع مهمتنا الأبـرز حالياً

ضيفت مؤسسة (المدى للإعلام والثقافة والفنون) ضمن ورشة (نحاور) وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي تحدث عن سياسة العراق الخارجية وما تتعرض له من ضغوط وتداعيات، فضلاً عن النجاحات التي حققتها في تطوير علاقات العراق مع جميع دول العالم بما فيها دول الجوار الإقليمي.

بغداد/ المحرر السياسي
تصوير/ مهدي الخالدي
وايناس طارق

زيباري في ضيافة المدى

وقد ألقى رئيس المؤسسة الأستاذ فخري كريم كلمة ترحيبية رحب بها باسم هيئة تحرير صحيفة (المدى) بالضيف لمشاركته في ورشة المدى ليستعرض المشهد السياسي على صعيد السياسة الخارجية للعراق، واضاف كريم: لا أريد ان أتحدث عن الوزارة ولا عن الوزير لسبب بسيط جداً، لأن مثل هذا الحديث سيفسر وكالعادة، وكما تفسر أشياء كثيرة لا على الصعيد الطائفي بل ربما على صعيد آخر، ولكن بودي أن أؤكد وبمسؤولية بأن هذه الوزارة حاولت ومنذ اللحظة الأولى لتسلم الوزير مهامه الرسمية أن تؤكد عراقيتها ولم تشذ عن هذه القاعدة ولا لحظة واحدة، بل على العكس فقد كان هذا التأكيد يجري بشكل يوحي أحياناً بالمبالغة في التأكيد على هذه الهوية ولربما قيل بأن الوزارة قصرت وبسبب الوزير في عدم إجراء التغييرات الجذرية في الوزارة على صعيد العاملين فيها وعلى صعيد بعض العلاقات، وبتقديري فإن هذا يحسب للوزير وللوزارة، فقد حاول والوزارة ان يبقيا على ما يمكن من الكفاءات غير الملوثة، وعلى أولئك الذين كانوا في هذا السلك ولكنهم لم تتلطخ أيديهم بجرائم النظام السابق، ولا تصرفوا بما يوحي بأنهم ضد التوجه الجديد لوزارة الخارجية.. ويسعدني أن أقول وحينما أتابع اجتماعات وزراء الخارجية العرب والفعاليات الأخرى التي يشارك فيها هوشيار زيباري واستمع الى بعض الأصدقاء من الوزراء العرب وبعض المسؤولين بأنه يتحدث بالعربية، كما لا يتحدث بعض الوزراء العرب الذين يعيبون على العراق بأن وزير خارجيته (كردي)، وأذكر أن أحد الرؤساء في مؤتمر القمة رد عليه الرئيس مصححاً له لفظة والفرق بين (القُمة) بضم القاف و(القِمة) بكسرها حينما قال بأن واحدة منها تعني القمامة والثانية تعطي المعنى المطلوب حقاً، فأجاب وبما معناه: "يبدو بأن الأكراد يريدون ان يصححوا لنا عربيتنا أيضاً ولا يكفينا صلاح الدين".

بعد ذلك رحب نائب رئيس تحرير (المدى) الدكتور فائق بطي بمعالي الوزير معرباً عن شكره له لتلبيته دعوة المؤسسة وحضور ندوة ورشة (نحاور).

فيما ابدى زيباري سعادته بـ (المدى) مؤكدا انها إحدى عيون الصحف التي ظهرت بعد التغيير الذي حصل في العراق، واضاف زيباري: لمست التطور والتقدم الذي حظيت به هذه المؤسسة وما كان يتحقق لولا جهود الأخ الأستاذ فخري كريم وبالتأكيد هو حلم كان يراوده منذ زمن بعيد، ونتمنى لها المزيد من الانتشار وان تكون لها فضائية خاصة بها لأن التوجه الديمقراطي الصادق والحر هو أحوج ما يكون الى الفضائية. ولأن العنوان هو(السياسة الخارجية العراقية.. الى أين؟) فسأركز في حديثي على المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية العراقية.

العالم يتغير من حولنا

وقال زيباري: جميع المراقبين والمتابعين يقرون بالمتغيرات الكثيرة وهناك تغييرات عالمية وأخرى إقليمية، ومن المؤكد انها ستنعكس على الأوضاع العراقية، فيما اشار زيباري الى ان السياسة الخارجية في أي بلد من البلدان تهدف الى حماية الدولة وديمومتها وحماية مصالحها وسيادتها على أراضيها وحدودها، ومواطنيها وتحقيق الرفاهية لأبناء شعبها وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والإنسانية من خلال العلاقات والارتباطات والاستثمارات والمفردات التنموية التي تضعها الدولة، والسياسة الخارجية ليست معزولة عن السياسة الداخلية للبلد، ففي كثير من الأحيان نخطئ حينما نرغب بسياسة خارجية متماسكة ورصينة تدافع عن مصالح العراق في الوقت الذي يكون الوضع الداخلي مربك وشبه مضطرب، والتوافقات متباينة ومتضاربة ولا وجود لتضامن وطني حقيقي.. لايمكن ان تؤسس لسياسة خارجية ناجحة ومؤثرة من دون سياسة داخلية متماسكة، وهذا الذي افتقدناه خلال السنوات التي كلفت فيها وتشرفت بتسنم حقيبة الخارجية بمعنى ان هذه هي المعادلة الأساسية، والنقطة المهمة الأخرى لا يمكن ان تؤسس أيضاً لسياسة خارجية مستقلة لأن تخصصنا سيادي محض، والواقع العراقي يشهد تواجد (١٨٠) ألف جندي أجنبي أي انه بلد محتل كما كان الحال في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، فكيف يمكن لنا ان نعكس سياسة وطنية مستقلة في ظل وجود هذا العدد من القوات العسكرية؟.

مخاوف غير مبررة

واشار زيباري ردة الفعل التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣ والمخاوف من ان العراق سيعزل عن محيطه العربي والاسلامي وبالتالي سيفقد هويته، قائلا: لقد حدثت ردة فعل قوية جداً إزاء التغيير الذي حصل في ٢٠٠٣ بعد إسقاط النظام السابق بواسطة قوات دولية وأجنبية والمخاوف التي أثيرت من أن هوية العراق ستسلب وانه سيبتعد ويعزل عن عالميه العربي والإسلامي، وبالتالي سيتعرض الى التفكك والتمزق والتقسيم والتجزئة وسيصبح طوائف وأقاليم وسيكون عرضة للتدخلات الأجنبية، مشيرا الى ان الصورة برمتها كانت سلبية جداً لاسيما وان من يغذي هذه التصورات هو الإعلام المسموم الذي عبأ جميع إمكاناته لإضعاف العراق الجديد وكيان وبنية دولته الفتية. والسعي لدمقرطة المجتمع من خلال الانتخابات التشريعية وكتابة الدستور قد مثلت تحدياً كبيراً جداً للواقع الذي كنا نعيشه آنذاك، يومياً كنا نواجه أولئك المتشككين في نقاشات وجدالات ومحاججات مفتوحة ونسألهم باستمرار: لم أنتم خائفون من التغيير في العراق وتدعون أشياء وتظهرون غيرها؟!

واستطرد أتذكر أحد الاجتماعات للجان الفرعية كان الاختلاف منصباً على اسم "المرأة" في البيان الختامي، ويجب ان نعدها فرداً من أفراد المجتمع، حدث هذا قبل أربع سنوات كان الخلاف الأساسي بين الوفد العراقي وبعض الوفود بشأن وثيقة تتحدث عن حقوق المرأة وتسميتها باسمها الإنساني (المرأة)، هذه الجزئيات والتفاصيل كنا نواجهها باستمرار وكل ما تقدم العراق تشتد عليه الهجمات لتقويض تجربته الديمقراطية باعتبارها مصطنعة وجديدة الهدف منها تعميمها، هذه التجربة هي أشبه بالفايروس الذي دخل في الجسم فهم أشبه بالمضادات التي يجب أن تكافح الجسم، وهذا ما لاحظته.

لم نعد معزولين

وتكلم زيباري عن السياسة الخارجية وعوامل قوتها، موضحا: ان السياسة الخارجية التي يجب ان تكون قوية يجب ان تبنى على أسس واضحة ومبادئ صحيحة غير قابلة للتأويل والتفسير وهذه المبادئ يجب ان نستمدها من الدستور الذي حدد الملامح الأساسية لعلاقات العراق الخارجية في التعامل البناء والايجابي وفي تمتين أواصر الصداقة والمحبة بين الشعوب، وأن تعطي صورة العراق المسالم والايجابي، مشددا على ان العراق لابد ان يخرج من العزلة الدولية التي فرضت عليه حين كان دولة مارقة ومن أكثر الدول المنتهكة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، لذلك فرض عليه أكبر قدر من القرارات الدولية (٧٣) قرارا دوليا ملزما وهذا رقم قياسي لأي دولة في العالم، وبين زيباري: ان العراق كان معزولا عربياً ودولياً وإسلامياً، بل أن معاملاته وتجارته وحتى أحوال النظام كانت تجري بطريقة التهريب ولم تكن هناك أية معاملات رسمية أو بنكية، بل أنها دولة تهريب، هذه التركة كبيرة وثقيلة فما بالك بالديون التي أثقلت كاهل هذا البلد بمليارات الدولارات نتيجة الحروب والاعتداءات، وتابع زيباري: ان هدف الخارجية هوالتعامل مع هذه التركة والديون ومخلفات النظام وإعادة العراق وتأهيله ليرجع الى مكانته الطبيعية، مؤكدا ان العراق من البلدان العريقة ليس من الناحية الحضارية فحسب وإنما حتى دبلوماسياً وسياسياً

سياسيون أم محللو فضائيات؟

من ثم عرج زيباري على تصريحات كوادرها لرأيت أن من يسير اعمال وزارة خارجية هذا البلد هم العراقيون وواحدة من هذه الدول هي قطر، هذه الأمور لها أرضية وخلفية لنقول- كما قال الأستاذ فخري كريم- يجب احترام هذه الكفاءات مع إبعاد العناصر الملوثة واعتماد العناصر الأصيلة والوطنية، دائماً ما أمزح مع زملائي في الاجتماعات العربية والإقليمية بشأن بعض القرارات بقولي: "انتم محظوظون لكم رئيس وجهة واحدة، اما أنا فعلي الرجوع الى خمس أو أربع جهات من أجل أي قرار بسبب تعددية المؤسسات والرئاسات والقيادات والمسؤوليات والامتيازات، فهذه تؤثر بلا شك على الوضع.

لم نتهم سوريا بل اتهمنا قيادات عراقية بعثية مقيمة فيها

من الصعب اللجوء إلى المحكمة الدولية دون دعم الأعضاء الخمسة

الوثائق التي تدين الإرهابيين لم تعرض كلها لأسباب أمنية

فهو من الدول التي أسست عصبة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة، وحين كنا في اجتماعات الجمعية العمومية في آخر دورة كانوا قد وضعوا خريطتين، الأولى شكل العالم في ١٩٤٥، والأخرى العالم بصورته الحالية، يعني من ناحية عدد الدول والاحتلالات وعدد الدول التي استقلت في ١٩٤٥، كان عدد الدول التي شاركت بتأسيس الأمم المتحدة (٥١) دولة من بينها العراق في حين ان الكثير من الدول الناشطة والكبيرة لم تكن موجودة، بل وبعضها لم يكن موجوداً حتى على الخريطة، اما في ٢٠٠٩ فبلغ عدد الدول (١٩٢) دولة وهذا التوسع والانشطار في الأسرة الدولية يفرض بالتأكيد مسائل جديدة وهناك مسألة أخرى هي أن الكثير من الدبلوماسيين العراقيين شاركوا بتأسيس دول وكانت لهم أدوار كبيرة ومجيدة خاصة في الخليج، وكانوا يجابهون بالاحترام والتقدير نظراً لكفاءاتهم وخبرتهم ومعرفتهم، الآن الكثير من دول المنطقة لو نظرت الى السياسيين والنواب واصفا اياهم بالمحللين السياسيين، حيث قال للأسف الشديد ان أغلب السادة النواب أصبحوا محللين سياسيين بالشؤون الخارجية، ولو رأينا الصحف ولاحظنا كم من السياسيين الذين يتحدثون بشأن السياسة الخارجية وكم من السياسيين الذين يتناولون شؤوناً أمنية وداخلية وحيوية، ٧٠ أو ٨٠٪ هي تصريحات عن علاقات العراق الخارجية، اما المدارس والمستشفيات والبنوك او المواصلات والاتصالات والقانون فلا تجد من يذكرها وهذه مشكلة نعاني منها، في حين ان هذه التصريحات لا تؤثر من ناحية المصداقية لان من يريد علاقات سليمة وجيدة مع العراق يلتزم بالمواقف الرسمية ولا يتمسك بتصريح خاطئ لأحد النواب او السياسيين لكنها تؤكد وتشوش فكم من المرات تجري محاولات عمل وجهود وعمل سياسي هادئ ودبلوماسي للتوصل الى تقدم لنفاجأ بأحد الأخوة الوزراء أو المسؤولين أو النواب في تصريح ينفي كل الجهد والعمل الذي عملنا به، موضحا: كل طرف من الأطراف راح يصرح بصورة مغايرة وهذا الطرف يتهم ذلك الطرف وكل طرف يعطي موقفا مغايرا، هذه المواقف أثرت علينا وأضرت بجهودنا لتحقيق رأي عام دولي لدعم مطالب العراق، إذ قالوا لنا: تفاهموا بينكم ووحدوا كلمتكم ثم تعالوا لنا، في مسعانا لتشكيل محكمة دولية وتسمية محقق دولي.. الكثير من الدول شككت بهذا الموضوع ومترددة بسبب هذه التصرفات والمواقف المتناقضة، هذه الأمثلة الحية فقط لبيان مقدار تأثيرها على السياسة الخارجية،لاننا لا نملك سياسة داخلية ملتزمة ومتوازنة، في الحالة الراهنة أصبح وضعنا افضل من ذي قبل لان وضعنا السابق كان محط الاهتمام الدولي بسبب الالتزامات الدولية والأمريكية وعدد الجنود الكبير الذي كان موجودا، بعد توقيع اتفاقية سحب القوات واتفاقية الإطار الاستراتيجي، وانسحاب القوات من المدن، الوضعية تغيرت لانهم -الامريكان- قالوا: انتم تستطيعون الاعتماد على أنفسكم، لذلك قل هذا الاهتمام وحاليا خف اكثر وهذا جيد لانك لم تعد بلدا للازمات وتتصدر اخبارك الصحف الأولى، ولكن العراق لا يزال بحاجة الى مؤازرة دولية ومساندة لاكمال هذه المسيرة غير المكتملة، الانتخابات القادمة عليها الكثير من الاعتماد لانها تؤسس للعراق المطلوب، عراق المؤسسات والقانون، في خضم هذه المنافسة الانتخابية لدينا مخاوف من ان هذه الانتخابات ستسفر عن تشكيل حكومة ضعيفة ايضا بسبب تعدد التكتلات او توزيع الأصوات، سابقا في الاقل كانت العملية تتهم بالمحاصصة والطائفية لكن هناك مخاوف وهي ان هذه الآلية ستسفر عن تشكيل حكومة ضعيفة ايضا ستعتمد على بناء تحالفات دقيقة جدا وخطر هذه الحكومات هو بسبب تعرضها لخلافات وهزات من داخل، اللهم الا اذا ازداد وعي المواطن بأن يعطي صوته لمن يستحق من القيادات التي يعتقد انها ستبني بلداً ديمقراطياً تعددياً، المواضيع الأخرى التي تؤثر هي ان كل بلد لم تكن مؤسساته مستقرة وثابتة ولم يكن دستوره دائما والبرلمان هو الجهة التشريعية فأنك ستفقد ثقة الناس وتصبح ثقتهم ضعيفة بك، نحن بعد عدة سنوات من الاستفتاء على الدستور ظل الجدل هل نملك دستورا أم لا؟ هل هذه الفقرة دستورية ام لا؟ هل نحتاج مراجعة دستورية ام لا؟ هل وصلت المحاكم الى درجة من الكفاءة والنزاهة بحيث ان تعرضت شركة أجنبية مستثمرة لموقف ومرت بمشكلة هل سيؤخذ حقها؟ الفساد، والنطاق الامني وغيرهما هذا كله من معوقات العمل الاستثماري واورد هذا الكلام بسبب ان مؤتمرا كبيرا سيعقد في الولايات المتحدة ومع روسيا وغيرها لجلب المستثمرين.

واستدرك وزير الخارجية قائلا: لكننا سمعنا شروطا من هذه الدول وهي تهيئة عناصر بيئة سليمة للاستثمار وأولها الامن، الاطار القانوني لعمل هذه الشركات، الاداء الحكومي في ترتيب التعامل مع الوزارات المختصة هذا ما طلبوه منا، هناك فرص جبارة للاستثمار وقبل يومين جاءنا (غزو) تركي في زيارة اردوغان حيث وقعنا (٤٨) بندا وبروتوكولاً مع تركيا، ونأمل هذا مع سوريا، فالعراق حريص على سلامة وجوده وعلاقاته مع الاخرين ولكن ليس على حساب سيادته وامنه الداخلي، هذا هو الشرط الاساس لعلاقات أي دولة، في علاقاتها الخارجية.

نفذنا الكثير من التزاماتنا

وقال زيباري: اولى الاولويات التي وضعت في برنامج عملنا هي تخليص العراق من طائلة البند السابع في الامم المتحدة، هو هدفنا العراقي والانساني، بدأنا بفرز ومراجعة كل القرارات التي فرضت على بلدنا منذ اكثر من سنة، اعتقد اننا نفذنا الكثير منها، نزع السلاح، النفط مقابل الغذاء، اسلحة الدمار الشامل، فرق التفتيش الدولية، العلاقة بين العراق والكويت، ووصلنا الى مرحلة متقدمة جدا، لكن ما زال أمام الحكومة بعض الالتزامات مثل مسائل الحدود، انا متفائل جدا بهذه المهمة وان باستطاعتنا تنفيذها. وبخصوص تداعيات جريمة الاربعاء الدامي قال زيباري: مسألة الذهاب الى الشرعية الدولية لحماية امن العراق ضرورية، وقد بذلنا جهودنا لكسب الاعضاء في مجلس الامن الدولي الدائمين الى جانب دعم ومساندة العراق في تشكيل لجنة لتقصي الحقائق او تعيين محقق أممي للنظر في ما حدث وهناك بعض الاسماء المتداولة في مجلس الامن، لكن مسألة المواقف الدولية ليست سهلة أما بخصوص الموقف الامريكي فنستطيع ان نقول انه محايد الى حد ما.

إيران ومشكلة المياه

وأضاف زيباري في اطار تناوله قضية العلاقات مع ايران: هناك كم هائل من المشاكل العالقة مع ايران في رسم وتدعيم المسائل الحدودية وملفات شط العرب والحدود النهرية والبحرية وخصوصا ملف المياه ومسألة الروافد التي جرت مؤخرا وبالطبع هذه القضية من أولويات اهتمامنا، العراق عاد الى موقعه في المحافل الدولية، نعم نحن في اول الطريق، لكننا ننتظر ان يستعيد البلد مكانته الحقيقية وحجمه وتأثيره في الاقليم والمنطقة.

وعقب زيباري على آراء المواطنين في ريبورتاج تلفزيوني انتجته (المدى) مبدياً بعض الملاحظات عليه، وقال: الجهة المسؤولة عن ملف المياه هي وزارة الخارجية ووزارة الموارد المائية لكنك ترى وفوداً مختلفة تذهب وتتدخل وتصرح بدون ان يسأل أحدهم حتى عن الخلفيات..! كثيرون هم من يتدخلون بمسائل دقيقة جداً، بدون ان تكون لهم أي علاقة بها، فهي ليست مما يدخل في حقل اختصاصهم.

واضاف: المبدأ الاساسي في السياسة الخارجية هو ربط العراق مع الدول بمنظومة مصالح مشتركة من نفط وغيره لتكون عامل ضغط مستقبلاً، فمثلا لو ربطنا تركيا بمصالح وشبكة انابيب نفطية سنضمن انهم إن قطعوا الماء، قطعنا عنهم النفط، السياسة الخارجية تضطرب عند وجود تعددية في المراكز وفي الاصوات، فحينما فتحنا ملف المياه مع الوزير التركي في دمشق بعدها وعدتنا تركيا بزيادة كمية المياه المطلقة، لكن بعد هذا الاجتماع بيوم واحد ظهرت خمسة تصريحات مختلفة وكل يدعي انه هو صاحب الانجاز، لا نريد ان نتباهى بما هو في صلب عملنا لكننا نذكر هذا كمثال على ما يحدث من تداخل سلبي عادة، وختم بالقول: اننا نحتاج جهداً دؤوبا وأنا متفائل بمستقبل العراق.

وأجاب زيباري عن أسئلة ومداخلات الاعلاميين والحاضرين وعن سؤال يتعلّق باتهام سوريا في تفجيرات الأربعاء وعمّا اذا كان هناك مانع بتقديم هذه الوثائق الى الشعب نفسه قال:" لم نقدم اية وثائق لاتهام سوريا بكل مراسلاتنا كحكومة او كشعب اطلاقا وانما اتهمنا قيادات عراقية بعثية مقيمة في سوريا، وعُرض بعض من هذه الافادات في التلفزيون على الشعب، لكن لم تعرض كلها لحاجة اجهزة الامن لهذه السرية والتفاصيل" مؤكداً فيما يخص موقف ايران بقوله ان " الايرانيين باعتبارهم اصدقاء لسوريا والعراق هم يميلون لاجراء تسوية لهذه المسألة بأسرع وقت ممكن وهم من اوائل الناس الذين عرضوا الوساطة قبل زيارة الوزير التركي وعرضوا على سوريا ذلك، وهذا ما سمعناه بشكل رسمي من الرئيس الايراني نجاد في نيويورك" وعن علاقة المملكة العربية السعودية بالحكومة العراقية قال زيباري: أن السعودية لها موقف سياسي من الحكومة وهذا لا يعني عدم وجود علاقات دبلوماسية بيننا وبين السعودية بل لدينا سفارة وسفير وقنصلية وأنهم أرسلوا طيارة لنقل جرحى تفجيرات الأربعاء الدامي، اعتقد ان موقف السعودية سيحتاج وقتاً لكي يتغير كما كان موقفها من سوريا بعد اغتيال الحريري، تغيير السياسة بصورة عامة يحتاج الى وقت.

فيما تحدث زيباري عن ملف الديون بصورة عامة وموقف الكويت المصر على ابقاء ديونها بقوله:"بذلنا جهوداً هائلة وكبيرة في السنوات الماضية بمساعدة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، الديون المتبقية قليلة قياسا بالمليارات التي كنا مدينين بها لبقية الدول مثل روسيا والصين واليابان واوروبا، الديون المتبقية هي الديون العربية مثل الكويت والسعودية بالدرجة الأساس وبعض الدول الاوربية لكنها مبالغ ليست كبيرة، اعتقد اننا نستطيع معالجتها مستقبلا، طرحهم الحالي هو: اننا لا نداعي بها فلماذا تفتحون هذا الملف؟ لكنها تشكل عبئا على ميزانية الدولة".

اتصالات لإعادة الدايني

- اتصالنا مستمر مع السلطات الماليزيةلاعادة النائب المطلوب، وفيما يخص مسألة اعادة الآثار والمطلوبين الأمنيين الى العراق قال زيباري:" من مهماتنا الرئيسة هي مسألة الآثار ونحن لدينا متابعات في هذا الموضوع، وحاليا لدينا قضية بشأن بعض القطع الآثارية المعروضة في المانيا وطالبنا باعادتها بعد أن قمنا باعادة آلاف القطع من دول مختلفة الى المتحف الوطني العراقي وحاليا هناك عشرات القطع التي تنتظر ان نعيدها بأمان وسلام وهذا جهد واجب، اما عن المطلوبين فنحن نتابع هذه المواضيع بشكل كبير، وصرح زيباري ان الخارجية العراقية هي التي كشفت مسألة محمد الدايني وأخبرت وزارة الخارجية الماليزية بأنه مطلوب أمنيا بقضية الارهاب ووصل بجواز سفر واخبرت ماليزيا باعتقاله لحين وصول ملف استرداده، ونحن على اتصال دائم بالسلطات الماليزية المتعاونة وأدلتنا دامغة لكننا لا نتباهى لأنه من صميم عملنا".

وأجاب زيباري عن سؤال يتعلق بالبيان الذي اصدره مجلس الرئاسة والذي انتقد ما قامت به الحكومة اثر لجوئها للمحكمة الدولية بقوله: "تحدثت قبل قليل بشأن مسألة تعدد الأصوات والرئاسات وتأثيرها على عملنا، هذا البيان أثّر على عملنا، هناك اشكاليات بين الحكومة وبين مجلس الرئاسة لكن حصولها في هذا الوقت لم يكن في مصلحة البلد ككل، اثارة هذا الموضوع في هذا الوقت أضعف الموقف العراقي"مبيّنا أن عملية اللجوء الى المحكمة الدولية"من الصعب تأسيسها دون دعم دولي يتمثل بالأعضاء الخمسة الدائمين مجتمعين في مجلس الأمن، وهنا تأتي أهمية تعزيز المصالح المشتركة.

جانب من ورشة (نحاور)